

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

International Cooperation to Develop the Use of Artificial Intelligence in the Judicial Field

صهيب شاهين

الكلية العصرية الجامعية - فلسطين
sohaib.shaheen@muc.edu.ps

مجد نعمان عبدالله*

الكلية العصرية الجامعية - فلسطين
majd.abdallah@muc.edu.ps

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/16 تاريخ قبول المقال: 2026/03/16 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

تُعتبر عملية تحويل الذكاء الاصطناعي إلى أداة فعّالة في المجال القضائي مثلاً جلياً على الية استثمار التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأهداف القانونية وتحسين فعالية الأنظمة القضائية. حيث هدف الى استكشاف وتعزيز أدوار التعاون الدولي في تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، مع التركيز على الأبعاد العملية والتقنية التي تحقق تحسناً ملموساً في الأنظمة القانونية. تعتمد المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي القائم على الأدلة، من خلال استعراض ممارسات دول مختلفة تمكّنت المشاريع المشتركة بين الدول من تسريع عملية تبادل المعرفة وتبني أفضل الممارسات، مما أدى في كثير من الحالات إلى تحسين الكفاءة داخل المحاكم. الأمر الذي ساعد القضاة في اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات موثوقة وأكثر عمقاً.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، التعاون الدولي ، التحديات القانونية ، المجال القضائي.

Abstract:

The process of transforming artificial intelligence into an effective tool in the judicial field is considered a clear example of how modern technology can be leveraged to achieve legal objectives and enhance the effectiveness of judicial systems. This aims to explore and strengthen the role of international cooperation in developing the use of artificial intelligence in the judicial domain, with a focus on the practical and technical dimensions that lead to tangible improvements in legal systems.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

The methodology relies on a descriptive, analytical, and evidence-based inductive approach, through reviewing the practices of different countries where joint international projects have succeeded in accelerating knowledge exchange and the adoption of best practices. This has, in many cases, resulted in improved efficiency within courts, thereby assisting judges in making decisions based on reliable data and deeper analysis.

Keywords: Artificial intelligence, international cooperation, legal challenges, the judicial field..

المقدمة:

تُعتبر عملية تحويل الذكاء الاصطناعي إلى أداة فعّالة في المجال القضائي مثلاً جلياً على الية استثمار التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأهداف القانونية وتحسين فعالية الأنظمة القضائية. على الرغم من أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة ليس مفهوماً جديداً، إلا أن التطور السريع في تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات قد أضاف بُعداً جديداً له. من خلال تطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي، يمكن تعزيز كفاءة المحاكم في اتخاذ القرارات، تسريع الإجراءات القانونية، وتقليل الفجوات في التمييز أو التحيز إضافة للكثير من الفوائد المستمرة مع كل تطور تكنولوجي جديد.

تتجسد أبرز الفوائد المحتملة لتكامل الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية تحسين الوصول إلى العدالة. كذلك تقنية التحليل التي يمكن أن تُوظف لفهم الاتجاهات السابقة في قرارات المحاكم واستنتاج النتائج المحتملة. كما يسهم الذكاء الاصطناعي في إدارة البيانات الضخمة التي تُنتجها قضايا المحاكم، مما يمكّن القضاة والمحامين من استنتاج رؤى دقيقة تدعم قراراتهم. ومع ذلك، يرتبط هذا التحول بتحديات معقدة، بما في ذلك قضايا الخصوصية والأمان، وكذلك ضرورة وضع معايير أخلاقية للتأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل بشفافية وتعزيز النزاهة.

بغض النظر عن التحديات، يكمن الأمل في أن يساهم التعاون الدولي في تطوير إطار عمل قانوني متكامل يتيح للدول تبادل المعرفة والخبرات حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء. ويُعتبر تعميم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء أداة ضرورية لتعزيز الأنظمة القضائية وتطوير ممارسات قانونية أكثر كفاءة واستدامة.

أهمية دراسة الموضوع

تحتل دراسة التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي أهمية كبيرة في ظل التحديات المعقدة التي تواجه النظم القانونية حول العالم. حيث أن التقدم التكنولوجي السريع يؤثر بشكل عميق على كيفية معالجة القضايا القانونية، مما يبرز الحاجة إلى فهم عميق للعوامل المختلفة التي تساهم في هذا التحول. تساهم التقنيات الحديثة في تعزيز كفاءة العمليات القضائية، ولكنها في الوقت نفسه تثير

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

عدة تساؤلات حول المعايير الأخلاقية، كما حماية البيانات، والامتثال للحقوق الأساسية. لذلك، يعد وجود إطار تعاون دولي ضرورياً لضمان تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي بطريقة تحفز العدالة وتقلل من المخاطر المرتبطة بإساءة الاستخدام.

تتجاوز أهمية الموضوع مجرد الفهم الأكاديمي لتخطيط السياسات. فالدراسة توفر أساساً علمياً يساهم في تطوير أدوات وآليات ذكية لاستيعاب كم هائل من البيانات وتحليلها بشكل يساهم في توجيه القرارات القانونية. من خلال فهم التحديات المحيطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي، إذ يصبح بإمكان المؤسسات القضائية التعلم من الأخطاء السابقة وتفاديها، مما يعزز من قدرة النظام القانوني على التكيف والابتكار. كما أن المواءمة بين التطورات التكنولوجية والاعتبارات القانونية والأخلاقية تفتح آفاقاً جديدة لمعالجة التحديات المعاصرة، مما يجعلها موضوعاً حيوياً لا بد من دراسته وتطويره بشكل متواصل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- استكشاف وتعزيز أدوار التعاون الدولي في تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، مع التركيز على الأبعاد العملية والتقنية التي تحقق تحسناً ملموساً في الأنظمة القانونية.
- كما وتعد من أهداف هذه الدراسة تحليل أمثلة حقيقية من دول مختلفة قامت بدمج الذكاء الاصطناعي ضمن الأنظمة القانونية، مما يوفر إطار عمل يُمكن من استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب.

- كذلك تشكل هذه الدراسة دعوة لتعزيز التعاون بين الدول والشركاء المشاركين في مجال القانون والتكنولوجيا. فالنقاشات متعددة التخصصات بين المختصين القانونيين، والمطورين التكنولوجيين، وصناع السياسات يمكن أن تؤدي إلى تطوير استراتيجيات جديدة تُسهم في رفع كفاءة الأنظمة القضائية على الصعيد العالمي وتوحيد التشريعات ذات الصلة بما يتماشى مع المعايير الدولية ومواجهة التحديات من خلال التعاون القضائي الدولي الحقيقي.

اشكالية الدراسة

على الرغم من التقدم الهائل في تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، نجد هنالك سلسلة من التحديات القانونية والأخلاقية كذلك التنظيمية تحول دون توحيد المعايير الدولية في هذا المجال، لا سيما في ظل التفاوت الكبير بين النظم القضائية، واختلاف التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية الخصوصية وضمان العدالة والمساءلة. وتزداد هذه التحديات تعقيداً في غياب إطار قانوني دولي ملزم يُنظم أوجه التعاون القضائي في استخدام هذه التقنيات، مما يُثير التساؤل الهام حول قدرة المجتمع

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

الدولي على بناء نموذج تعاون فعّال يُعزز من كفاءة القضاء ويزيد نجاعتها، ويحترم في الوقت ذاته سيادة الدول والمعايير الحقوقية. والاخلاقية.

وعليه نحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن تحقيق تعاون قضائي دولي فعّال لتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، بما يوازن بين متطلبات الابتكار وضمان العدالة واحترام الخصوصية القانونية الوطنية؟
منهجية الدراسة

تعتمد المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي القائم على الأدلة، من خلال استعراض ممارسات دول مختلفة، مع التركيز على تجارب الدول الرائدة في إدماج الذكاء الاصطناعي في أنظمتها القضائية، وسيتم جمع البيانات بالاستناد إلى مجموعة متنوعة من المصادر، تشمل الدراسات الأكاديمية، والتقارير الحكومية، والأبحاث ذات الصلة، والاتفاقيات الدولية هذا النهج يضمن تنوعاً وشمولية في المعلومات، مما يعزز من صحة النتائج المستخلصة من الدراسة.

المبحث الأول: حول فكرة التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

في عصر العولمة المتسارع، تزايد الوعي بأهمية التعاون الدولي، الذي أصبح جزءاً أساسياً في مجالات متعددة، خصوصاً في حقل القانون وفي العمل القضائي على وجه التحديد. وسط هذه التغيرات المتلاحقة، برز الذكاء الاصطناعي كأداة محورية تُسهم في تطوير كفاءة النظام القضائي وتعزيز مبادئ العدالة. هذه التقنية المتطورة قادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات، مما يمكنها من استخلاص نتائج مبنية على أسس علمية متينة، وهذا يؤدي بدوره إلى تسريع الإجراءات القضائية وزيادة دقتها.

تأسيساً على ما سبق تتوزع مجالات التعاون الدولي لاستغلال الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي على محاور عدة، بدءاً من تبادل المعرفة وانتهاءً بمواجهة التحديات المشتركة. يشمل ذلك تطوير معايير دولية للتقنيات المتقدمة وإنشاء منصات للتعاون ومراكز للبحث وتشجيع البحث العلمي والتقني المشترك. إذ بات من البديهي أن التعاون الدولي يعزز الأنظمة القضائية ويزيد من نجاعتها طالما كانت في خط متوازن مع حقوق الإنسان كما أسلفنا. وهذا يتطلب بالتأكيد وجود إطاراً دولياً قانونياً للدفاع عن الشفافية والمساءلة وحماية البيانات الشخصية. وعليه فإن التعاون الدولي في استخدام الذكاء الاصطناعي يمثل خطوة نحو تحقيق العدالة وإنفاذ القوانين بشكل عادل، مما يضمن استدامة وتماسك النظام القضائي.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الدولي في تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء

نبين في هذا المطلب تعريف التعاون القضائي الدولي بصورته العامة، مع بيان بعض اتفاقياته على المستويين الإقليمي والدولي، إضافة لبيان مقصده عندما يكون هذا التعاون في سبيل تطوير استخدام الذكاء

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

الاصطناعي في العمل القضائي، مع عرض مفصل لأهمية وفوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي وميزات العمل به.

الفرع الأول: تعريف التعاون القضائي الدولي

ينصرف القصد بالتعاون القضائي الدولي بشكل عام أنه سلسلة متكاملة من الإجراءات والآليات التي تعتمدها الدول ذلك من أجل تسهيل تنفيذ العدالة عبر الحدود، حيث يتم تبادل المساعدة والمعلومات في القضايا ذات البعد الدولي (جنائية، مدنية، تجارية أو إدارية) على حد سواء¹، ويشمل ذلك تبادل المعلومات القانونية والقضائية تسليم المجرمين، الإنابات القضائية، تنفيذ الأحكام الأجنبية وغيرها مع احترام السيادة الوطنية والإجراءات القانونية لكل دولة².

وتعد مسألة التعاون القضائي من المسائل الهامة التي تم تنظيمها من قبل الدول من خلال اتفاقيات دولية وإقليمية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (باليرمو) - 2000³، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - 2003⁴ اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية - مجلس أوروبا 1959، اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي - 1983⁵. اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية - 1997⁶.

¹ لطفى، وفاء. الجهود الدولية في مجال مكافحة جرائم الارهاب السيبراني: التجربة الماليزية نموذجاً. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2022. [HTTPS://JPSA.JOURNALS.EKB.EG/ARTICLE](https://JPSA.JOURNALS.EKB.EG/ARTICLE)

² للإستزادة حول التعاون القضائي الدولي راجع عبد الرزاق، عبدالرزاق. دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية ومكافحة الإرهاب). بيروت: دار الكتب القانونية.

³ اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/55 المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000

⁴ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي وثيقة قانونية دولية ملزمة، أقرتها الأمم المتحدة في 2003، وتضم أكثر من 187 دولة للنظر للنص كامل:

[HTTPS://WWW.UNODC.ORG/DOCUMENTS/TREATIES/UNCAC/PUBLICATIONS/CONVENTION/08-50024_A.PDF](https://www.unodc.org/documents/treaties/uncac/publications/convention/08-50024_A.PDF)

⁵ إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي - 1983 للاطلاع على النص كامل :

[HTTPS://WWW.PACC.PS/UPLOADS/BOOKS/2/BOOK-101-CAT-2-D-06-01-15.PDF](https://www.pacc.ps/uploads/books/2/BOOK-101-CAT-2-D-06-01-15.PDF)

⁶ إتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية - 1997 للاطلاع على النص كامل: [HTTPS://DATA.QANOON.OM/TREATIES/1996-0017AAR.PDF](https://data.qanoon.om/treaties/1996-0017AAR.PDF)

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

تأسيسا على ما سبق لا بد من البحث بمفهوم استخدام الذكاء الاصطناعي في الشأن القضائي على وجه التخصيص، والذي يقصد به: تلك العملية التي يتم من خلالها دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن الإجراءات القضائية، وذلك لغاية تعزيز الكفاءة والثقة في التعامل مع القضايا القانونية⁷. وفي تعريف آخر يعرف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي بأنه: "استخدام قدرات التنبؤات المستقبلية وتحليلات أنظمة الكمبيوتر أو الآلة ومحاكاة السلوك البشري في تحليل البيانات القضائية المتاحة في الأنظمة التشغيلية في النظم القضائية"⁸. وعليه ظهرت فكرة التعاون في استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء من خلال عدة مجالات محددة، مثل تطوير أنظمة الإدماج التكنولوجي لعمليات البحث في السوابق القانونية والتنبؤ بالنتائج المحتملة للقضايا.

الفرع الثاني: أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

تتجلى أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء وفي مختلف جوانبه بشكل واضح للغاية، إذ يظهر بوضوح قدرته الفائقة على تعزيز الكفاءة والفعالية في جميع العمليات القضائية بشكل يتجاوز أي تكنولوجيا سابقة ويزيد من تعزيزه.

حيث تبين من خلال الدراسات والأبحاث المتخصصة العديدة أن الأتمتة والتطبيقات الذكية التي تعتمد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تسريع إجراءات التقاضي المختلفة، والذي من شأنه التقليل من أوقات الانتظار الطويلة والمعقدة التي تواجه الأطراف المتنازعة في المحاكم. وبفضل التطورات التكنولوجية السريعة التي نشهدها اليوم، يمكن للذكاء الاصطناعي باستخدام خوارزمياته المتطورة بشكل خاص وعبر النماذج المعقدة، تحليل كميات هائلة من البيانات القانونية بسرعة ودقة تفوق بكثير قدرات البشر العاديين. وهذا ما يمكن العاملين في قطاع العدالة من اتخاذ قرارات مستندة إلى تحليل شامل وموثوق للسوابق القانونية والمعطيات المتوفرة بجودة وبدقة عالية، مما يزيد من موثوقية نتائج المحاكم ويعزز الثقة في النظام القضائي بصفة عامة. إن استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي

⁷ Samuel Rodrigues de Oliveira, Ramon Silva Costa, PODE A MÁQUINA JULGAR? CONSIDERAÇÕES SOBRE O USO DE INTELIGÊNCIA ARTIFICIAL NO PROCESSO DE DECISÃO JUDICIAL, 2018, <https://core.ac.uk/download/210567605.pdf>

⁸ أيناكس خلف الخالدي، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد السادس عشر بعد المئة، رجب 1442، ص: 162.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

أيضاً إلى تقليل الأخطاء البشرية التي قد تتسبب في نتائج غير عادلة، ويعمل على تحقيق مستوى أعلى من العدالة للمواطنين⁹.

وبذلك، تتضح آثار التكنولوجيا المفيدة ليس فقط على جودة الآراء القانونية، ولكن أيضاً على تجربة الأفراد الذين يلجأون إلى المحكمة، مما يجعل العملية كلها أكثر سهولة وشفافية، وتؤكد قوة الابتكارات التكنولوجية في تحسين وتطوير النظام القضائي بجلته الجديدة .

علاوة على ذلك، تعزز تقنيات الذكاء الاصطناعي التخصيص والدقة في تقديم المشورة القانونية، بحيث تستطيع الأنظمة الذكية تقديم استشارات قانونية تعتمد على الحالات المتشابهة، بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه التقنيات للقضاة والمحامين الوصول السريع إلى المعلومات القانونية، مما يسهم في اتخاذ قرارات صحيحة وعادلة، ويوفر للقضاة والممارسين القانونيين رؤى مستنيرة وتفتح لهم آفاق في التفكير القانوني المبدع¹⁰.

من جهة أخرى، يفتح الذكاء الاصطناعي سبلاً جديدة لتحسين الوصول إلى العدالة. تقوم بعض الأنظمة بشبك المعلومات القانونية مع الطرق المبسطة لطالبي الاستشارات القانونية من المواطنين على سبيل المثال، مما يسهل عليهم فهم حقوقهم ومسؤولياتهم¹¹.

تأسيساً على ما سبق يمكن أن نلخص أهم فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي بالآتي:

1. تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة وجودة الإجراءات القضائية، مما يُسرّع من العملية ويقلل الأعباء على المحاكم من خلال معالجة المعلومات القانونية.
2. توفر أنظمة الذكاء الاصطناعي توقعات دقيقة جداً لمواعيد البت، مما يُقلل فترات الانتظار، بحيث يُمكن ذلك القضاة من التركيز على الحالات الأكثر تعقيداً. كما ويوفر تحليل البيانات القانونية للقضاة والمحامين والوصول إلى استنتاجات دقيقة من كميات كبيرة من المعلومات.

⁹ Bin Wei, A full-process intelligent trial system for smart court, 2022, <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles>

¹⁰ أبو زيد، أحمد الشوري، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 33 العدد 4، 2022، ص:14.

¹¹ شرف الدين، بن قومار، نهاد، دارم - دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وبنك الخليج وكالتي غرداية-سنة 2023.univ-ghardaia.dz

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

3. تعزز هذه التقنيات الشفافية العالية إذا ماتمت بطرق سليمة من خلال توثيق جميع مراحل القضية بطريقة غير متحيزة، مما يزيد من ثقة المواطنين اضافة لكونها تساعدهم. في الحصول على المعلومات الضرورية دون الحاجة إلى تمثيل قانوني مكلف.

4. يعزز الذكاء الاصطناعي تحسين تجربة الأفراد ويزيد من فهمهم لحقوقهم، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الخدمات القانونية.

المطلب الثاني: آليات وأطر التعاون الدولي في تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، (تجارب نجاح)

لا غرو أن تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء يتطلب أطر تعاون دولية فعالة تتسجم مع متطلبات العصر الرقمي المتسارع، حيث تزداد أهمية التنسيق بين الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها استخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة. يشمل هذا التعاون بين الدول تبادل السياسات، والمعايير القانونية، والممارسات الفضلى التي تسهم في تعزيز الشفافية وكفاءة النظام القضائي¹². وفي هذا المطلب سنقوم ببيان آليات التعاون سواء من خلال التعاون بين الدول او عقد شراكات مع منظمات دولية وصولاً لعمليات تبادل المعرفة والخبرات.

الفرع الأول: التعاون بين الدول

• أطر التعاون

يمثل التعاون القضائي الدولي بصورته العامة أحد أهم مخرجات تطور العلاقات القانونية بين الدول، كونه يؤدي إلى نشوء أطر قانونية ملزمة لتنفيذ الإنابات وتسليم المجرمين وتبادل الأدلة. فقد أسست اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة¹³ قاعدة قانونية متينة في هذا المجال، خصوصاً فيما يتعلق بالتحقيقات العابرة للحدود والضمانات المرتبطة بها. كما تطرقت اتفاقية لاهاي بشأن الحصول على الأدلة¹⁴ إلى تيسير الإجراءات المدنيةية والتجارية مع الحفاظ على الطابع السيادي للدول. ويُجمع الفقه القانوني على أن: "فعالية هذا التعاون لا تتفصل عن ضرورة احترام المعايير الدولية للعدالة وضمانات المحاكمة العادلة"¹⁵.

¹² Kerdvibulvech C. Big data and AI-driven evidence analysis: a global perspective on citation trends, accessibility, and future research in legal applications. Journal of Big Data. 2024.

¹³ United Nations. (2000). United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto. New York: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)

¹⁴ Hague Conference on Private International Law. (1970). Convention on the Taking of Evidence Abroad in Civil or Commercial Matters.

¹⁵ Craig, E., & Zolo, D. (2009). Global Justice and Due Process. Springer.¹

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

وعليه ومن خلال هذا التعاون تتفتح آفاق جديدة لفهم وتطبيق التكنولوجيات الحديثة على نطاق عالمي واسع. ويتجلى دوره من خلال القدرة على مواجهة التحديات القانونية المتزايدة، التي تواجهها النظم القضائية في ظل التطورات السريعة في التكنولوجيا. إذ تسهم الأطر القانونية المشتركة والتشريعات الموحدة في بناء ثقة متبادلة بين الدول، الأمر الذي يسهل من عملية تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بإجراءات العدالة وأساليب التحقيق¹⁶.

وفيما يتعلق بالتعاون القضائي الدولي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الشأن القضائي نجد أن اجتماعات القمة الدولية، مثل قمة الذكاء الاصطناعي العالمية¹⁷، أرضية خصبة لتبادل الأفكار والممارسات الفضلى بين الدول. من خلال هذه المنصات، بإمكان الدول استعراض تجاربها في استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات معينة، مثل تحليل البيانات القضائية أو دراسة الأنماط السلوكية للجرائم. هذا التعاون يوحد الجهود المبذولة لتطوير أدوات قانونية قائمة على الذكاء الاصطناعي، مما يسمح بتقليل الفجوات القانونية ويساعد في صياغة سياسات متكاملة تتماشى مع المعايير الدولية الثابتة¹⁸.

بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الدول من إنشاء شبكات للتعاون التي تركز على الابتكار في الذكاء الاصطناعي. من خلال هذه الشبكات، يمكن للباحثين والممارسين تبادل التقنيات والأفكار، مما يؤدي إلى تحسين التوجهات القانونية والتطبيقات ذات الصلة، بل يساعد أيضًا في بناء إطار قانوني عالمي يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع مستجدات العصر ويشكل الإطار التشريعي والأخلاقي المشترك واحد من أهم السبل للتعاون بين الدول في هذا الشأن ويتمثل في وضع موثيق ومبادئ دولية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، وتضمن احترام الحقوق الأساسية.

• تجارب نجاح

¹⁶ يجدر التنويه إلى أن التعاون القضائي بين الدول يُعتبر ركيزة أساسية لضمان العدالة وتعزيز الأمن الدولي. يتجلى هذا التعاون في عدة أشكال، أبرزها المساعدة القانونية المتبادلة، تسليم المجرمين، وتبادل المعلومات. أنظر: حصة خليل إبراهيم الحمر - مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2023 التنمية المستدامة بين الرؤية النظرية والتطبيق الواقعي .

¹⁷ تعتبر التجارب القضائية الدولية أحد أهم محركات التعاون بين الدول. من خلال تبادل المعرفة، يمكن للدول تطوير استراتيجيات مشتركة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء. على سبيل المثال: منتدى العدالة 20 ضمن مجموعة العشرين (G20) انظر الموقع الرسمي التالي: <https://globalaisummit.org/>

¹⁸ من بين التطورات الحديثة التي نشهدها في هذا المجال المهم للتعاون القضائي بشكل عام، برزت العديد من المبادرات والمنصات الرقمية المبتكرة التي تهدف إلى تعزيز وتسهيل التكامل والتنسيق بين الجهات المتعددة في عمليات التعاون القضائي. للمزيد أنظر: ديفيد أوماند - 2023 حماية الدولة dohainstitute.org. تاريخ الزيارة: 2025_4_10.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

1. أبرز مثال على ذلك "الميثاق الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية"¹⁹ الصادر عن مجلس أوروبا عام 2018، والذي ينص على خمسة مبادئ أساسية: احترام الحقوق، الشفافية، عدم التحيز، الجودة، والإشراف البشري²⁰، على أن يتم الحديث تفصيلاً وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة في الجزء الثاني من الدراسة.
2. التعاون الفرنسي-البلجيكي في تطوير منصات الترجمة القضائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والذي يهدف إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في ترجمة الأحكام والمراسلات القضائية بشكل تلقائي إضافة إلى تكريس التعاون العابر للحدود في القضايا الجنائية والمدنية²¹.
3. تجربة سنغافورة - محاكم الذكاء الاصطناعي (AI COURTS) حيث أنشأت سنغافورة أنظمة تدعم قرارات قضائية مدعومة بالذكاء الاصطناعي في القضايا البسيطة (مثل قضايا المرور). حيث تستند إلى تحليل البيانات القضائية السابقة، وتساعد القاضي دون أن تحل محله بشكل مطلق²².
4. المحاكم الذكية في الصين (SMART COURTS) طورت الصين "روبوت قاضي" يمكنه التعامل مع بعض أنواع القضايا إلكترونياً بالكامل. وفي إطار التعاون الدولي، وقّعت اتفاقيات تبادل تقني وخبرات مع روسيا وأوروبا الشرقية في هذا المجال²³.
5. في أوروبا، على سبيل المثال، تم تأسيس مجموعة من مشاريع الذكاء الاصطناعي عبر الاتحاد الأوروبي تركز على تطوير أدوات قانونية ذكية قادرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية.

¹⁹ European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). *European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and Their Environment*. Strasbourg: Council of Europe, 2018. <https://www.coe.int/en/web/cepej/cepej-european>

²⁰ W Holmes, J Persson, IA Chounta, B Wasson - 2022 - books.google.com. Artificial intelligence and education: A critical view through the lens of human rights, democracy and the rule of law. BC Stahl, R Rodrigues, N Santiago Law & Security Review, 2022 - Elsevier. A European Agency for Artificial Intelligence: Protecting fundamental rights and ethical values. sciencedirect.com

²¹ European Union Agency for Criminal Justice Cooperation (Eurojust) and European Union Agency for the Operational Management of Large-Scale IT Systems in the Area of Freedom, Security and Justice (eu-LISA). Artificial Intelligence Supporting Cross-Border Cooperation in Criminal Justice. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2022.

<https://www.eurojust.europa.eu/sites/default/fileelligence-cross-border-cooperation->

²² Tan, Ken Hwee. "AI in the Judiciary: A Singapore Courts Perspective." Thomson Reuters Legal Insight Southeast Asia, January 14, 2025. <https://insight.thomsonreuters.com/sea/legal/posts/ai-in-the-judiciary-a-singapore-courts-perspective>

²³ Lexir. "China's 'Smart Courts' Initiative: A Case Study in AI Integration." Lexir, September 20, 2024. <https://lexir.co/2024/09/20/chinas-smart-courts-initiative-a-case-study-in-ai-integration/>

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

- أحد أبرز هذه المشاريع هو "الذكاء الاصطناعي في القضاء الأوروبي" الذي يهدف لتوحيد المعايير القانونية عبر الدول أعضاء الاتحاد.²⁴
6. ثمة أيضًا مبادرة "DIGITAL EUROPE PROGRAMME" التي أطلقتها المفوضية الأوروبية، والتي تهدف إلى تعزيز التقنيات الرقمية المتقدمة كجزء من استراتيجية الابتكار الأوروبي. تتضمن هذه المبادرة استثمارات ضخمة لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي، مما يعكس التزام أوروبا بالتمسك بمكانتها الرائدة في مجال التكنولوجيا.²⁵
7. التعاون بين الولايات المتحدة وآسيا : تتجلى سمة التعاون بين الولايات المتحدة وآسيا في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال مشاريع مشتركة ومبادرات استراتيجية تسعى إلى تحقيق الفوائد المتبادلة في البحث والتطوير.
8. تجربة كوريا الجنوبية واليابان واللتان لهما تجربة فريدة في تعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال إطلاق عدة برامج تدريبية مشتركة وتبادل المهارات.²⁶
9. تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تسعى من خلالها إلى تطوير روبوتات قانونية للإجابة على استفسارات المتقاضين. كذلك استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل القضايا وتوقع الأحكام. إضافة لمشروع "المحكمة الذكية (SMART COURT)" "ضمن رؤية الإمارات للتحويل الرقمي القضائي".²⁷
- وتتظيم مؤتمر تطبيقي في 2024 بالتعاون مع GOOGLE حول AI في القضاء.²⁸

²⁴ Velasco C. Cybercrime and Artificial Intelligence. An overview of the work of international organizations on criminal justice and the international applicable instruments. 2022. ncbi.nlm.nih.gov

²⁵ هو برنامج تمويلي رسمي بدأ في عام 2021 ويستمر حتى 2027، بميزانية تبلغ 7.5 مليار يورو، ويهدف إلى بناء القدرات الرقمية الاستراتيجية في أوروبا. ويهدف إلى سلسلة هامة من الأهداف أهمها:

تعزيز الذكاء الاصطناعي (AI) وتمويل المشاريع التي تطور أنظمة ذكاء اصطناعي موثوقة، أخلاقية، وقابلة للتطبيق في قطاعات مثل الصحة، القضاء، النقل، وغيرها.

²⁶ "وزارة التجارة الأمريكية". بيان مشترك: اليابان، جمهورية كوريا، والولايات المتحدة - التجارة والصناعة. "وزارة التجارة الأمريكية، 26 يونيو 2024 <https://www.commerce.gov/news/press-releases/2024>

²⁷ Ministry of Justice UAE. AI in Justice Conference Proceedings. Abu Dhabi: Ministry of Justice, 2024. <https://www.aletihad.ae/news/>

²⁸ تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز ريادتها في مجال الذكاء الاصطناعي، وقد أولت هذا المجال اهتمامًا خاصًا في القطاع القضائي. في عام 2024، نظم معهد التدريب القضائي التابع لوزارة العدل مؤتمرًا بعنوان "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي بين الواقع والمأمول" بالتعاون مع شركة GOOGLE، توفر الخبر كامل على الموقع التالي: <https://www.aletihad.ae/news/>

الفرع الثاني: الشراكة مع المنظمات الدولية

تحتل الشراكات مع المنظمات الدولية مكانة بارزة في الجهود المبذولة لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء. تعتبر هذه الشراكات محورا أساسيا لتيسير التعاون بين الدول وتبادل المعرفة والخبرات. العديد من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تقدم إطاراً لتنظيم التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء. هذه الشراكات لا تقتصر على تقديم التمويل والدعم الفني، بل تمتد أيضاً لتطوير سياسات واستراتيجيات مشتركة تتعلق بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته القضائية، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات القانونية.

علاوة على ذلك، تسهم الشراكة مع المنظمات الدولية في تحديد المعايير العالمية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء، مما يساعد الدول على تبني أفضل الممارسات. من خلال ورش العمل والندوات التي تنظمها هذه المنظمات، يتم تبادل الأفكار والرؤى حول كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي بطرق محورية تعزز من العدالة وتنمي من كفاءة الإجراءات القانونية. هذه الأنشطة الدولية ليست مجرد لقاءات نظرية، بل تعتبر منصات عملية لتعزيز الإبداع والابتكار، حيث يمكن للدول النامية والمتقدمة على حد سواء الاستفادة من التجارب والخبرات المكتسبة، مما يسهم في تحسين أنظمتها القضائية²⁹.

وتشكل منظمة الأمم المتحدة مفصلاً هاماً في مجال تطوير التعاون القضائي تتوفر للأمم المتحدة موارد ضخمة تمكّنها من دعم الدول في تطوير قدراتها القضائية. تشمل هذه الموارد التدريب والمساعدة التقنية، مما يسهم في تعزيز الانظمة القضائية المحلية وتحسين فعالية المحاكم في مختلف الدول.

كما ويعد إنشاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، من أبرز المبادرات والذي يعمل على تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لتوسيع قدرة الأجهزة القضائية على التعامل مع الجرائم المنظمة والتطرف. يشمل المشروع جمع وتحليل البيانات من مختلف الدول بهدف إنشاء نماذج تنبؤية تساعد في تسليم العدالة. تعمل الأمم المتحدة أيضاً على تعزيز قدرات الدول، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية، لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة قضائية متعددة الثقافات³⁰.

علاوة على ذلك، قامت الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع "AI FOR GOOD GLOBAL SUMMIT"، الذي يهدف إلى استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها أن تساهم حلول الذكاء الاصطناعي في تحقيق

²⁹ د. بشري زكاغ - 2023. الشبكات الرقمية ودينامية الحقل الاجتماعي/السياسي بالمغرب dohainstitute.org.

³⁰ للمزيد حول مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا انظر الموقع الرسمي التالي:

<https://www.unodc.org/romena/ar/index>.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، مما يعكس التزامها العميق بحقوق الإنسان ومبادئ الشفافية³¹.

ويمكن القول ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي: في 5 يوليو 2024³²، واحد من اهم القرارات التي تعمل على تعزيز التعاون الدولي لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف تمكين الدول النامية من المشاركة الفعالة في تطوير واستخدام هذه التقنيات.

والذي يُعتبر خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي، وضمان توزيع فوائد هذه التقنية بشكل عادل بين الدول، مع التركيز على دعم الدول النامية في بناء وتطوير قدراتها في هذا المجال.

أهداف القرار:

- سد الفجوة الرقمية في مجال الذكاء الاصطناعي: يهدف القرار إلى تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تعزيز القدرات في الدول النامية .
- تشجيع التعاون الدولي: يدعو القرار الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون من خلال تبادل المعرفة، وتوفير التمويل، وتقديم المساعدة التقنية في مجال الذكاء الاصطناعي .
- ضمان التطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي: يشدد القرار على أهمية تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي آمنة وموثوقة، مع مراعاة المعايير الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان .
- دور الأمم المتحدة: يؤكد القرار على الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية وتعزيز التعاون في هذا المجال .

تُظهر هذه المبادرات التزام المجتمع الدولي بتطوير أطر قانونية وأخلاقية لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق تحترم القيم الإنسانية وتدعم التنمية المستدامة.

كما يجدر بنا الإشارة أيضا لدور منظمات دولية أخرى مثل اليونسكو والاتحاد الأوروبي، في بناء النظام القضائي ومقدرات كوادره من خلال تدريب القضاة والمحامين على التعامل مع تقنيات الذكاء

³¹ للمزيد حول AI FOR GOOD GLOBAL SUMMIT انظر الموقع الرسمي التالي: <https://aiforgood.itu.int/summit25/>

³² في 1 يوليو 2024، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم A/RES/78/311، المعنون "تعزيز التعاون الدولي في بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي"، والذي اقترحه الصين وحظي بدعم أكثر من 140 دولة

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

الاصطناعي بشكل آمن وفَعَال. يشمل التدريب كيفية تقييم الأدوات الذكية المستخدمة في المحاكم، وكيفية ضمان عدالة القرارات التي يعتمد عليها الذكاء الاصطناعي .

المبحث الثاني: الأساس القانوني والتنظيمي للتعاون الدولي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي وتحديات التطبيق

يعد الأساس القانوني والتنظيمي للتعاون الدولي في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ضروريًا لضمان فعالية هذا التطبيق وموثوقيته. إذ إن القانون الدولي يحوي سلسلة من الاتفاقيات التي تحدد إطار العمل المتعلق بالتكنولوجيا الجديدة. ، وتبرز في هذا الشأن أهمية تطوير معايير مشتركة تتعلق بالشفافية والأخلاقية، بالإضافة إلى حماية البيانات الشخصية، كعناصر تستوجب التوافق بين الدول إضافة لاحترام حقوق الانسان. بحيث تتجلى هذه الحاجة في سياق التأكيد على أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يجب أن يتم استخدامها بطريقة تؤدي إلى التمييز أو انتهاك لحقوق الإنسان. لذا يُعَدُّ التعاون بين الدول في صياغة تلك المعايير عنصرًا أساسيًا من أجل استيعاب التغيرات السريعة والتحديات التي تطرأ على المنظومة القضائية على وجه الخصوص.

بيد أن تحديات التطبيق لا تقف عند حدود الارهاصات القانونية فحسب، بل تشمل أيضًا تلك الجوانب التقنية والاجتماعية. فقد تبرز عقبات تتعلق بموثوقية البيانات المستخدمة لتدريب الأنظمة الذكية، حيث يعتبر وجود بيانات مشوهة او غير دقيقة تهديدًا لدقة القرارات القضائية المستندة على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: تحليل الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

في ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها المتزايد على مختلف القطاعات، بما فيها القطاع القانوني، بادرت الدول بوضع إطار قانوني منظم للمسألة من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي الهامة التي تعد اللبنة الأساسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي نبين فيما يلي هذه الاتفاقيات واليات تطبيقها بنجاحة.

الفرع الأول: اتفاقية الإطار لمجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية

وسيادة القانون 2024

• حول الاتفاقية

في مايو 2024، اعتمد مجلس أوروبا اتفاقية إطار ملزمة قانونيًا تهدف إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. تتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لضمان تصميم وتطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تحمي هذه المبادئ الأساسية. كما تتبنى الاتفاقية نهجًا قائمًا على تقييم المخاطر، مما يعني ضرورة النظر بعناية في

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

أي عواقب سلبية محتملة لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في المجالات الحساسة مثل القضاء . تُعد هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو وضع إطار قانوني دولي لتنظيم الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وفي تصريح هام للأمانة العامة لمجلس أوروبا، ماريا بيجسينوفيتش، قائلة: ” اتفاقية إطار الذكاء الاصطناعي هي معاهدة عالمية الأولى من نوعها تضمن التزام الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان. إنها استجابة للحاجة إلى معيار قانوني دولي تدعمه دول في قارات مختلفة تشارك القيم نفسها للاستفادة من مزاياه مع تخفيف المخاطر. من خلال هذه المعاهدة الجديدة، نهدف إلى ضمان استخدام مسؤول للذكاء الاصطناعي يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية”³³.

وبتمحيص نصوص الاتفاقية نجد أنها تلزم الدول الأعضاء بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان على جميع مراحل دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي (التصميم، التطوير، النشر، المراقبة) كما أنها تستند على سلسلة من الركائز أهمها الشفافية أي أنها قابلة للفهم والمراجعة إضافة لعدم التمييز من خلال مراقبة الخوارزميات لمنع التحيز كما أنها ركزت على ضرورة وجود مساءلة قانونية بحيث يتعين وجود جهة رسمة واضحة عن نتائج استخدام الذكاء الاصطناعي، وما يجدر الإشارة له ان الاتفاقية اعتبرت أن الذكاء الاصطناعي هو أداة مساعدة لا يمكن ان تحل مكان القاضي الإنسان³⁴.

• آليات وضمانات التنفيذ

فيما يتعلق بضمانات تنفيذ الاتفاقية وضمان نجاعتها بشكل فعال تنشئ الاتفاقية آلية للمتابعة في شكل مؤتمر للأطراف. كما وتشترط الاتفاقية أن يقوم كل طرف بإنشاء آلية رقابة مستقلة للإشراف على الالتزام بالاتفاقية، وتحفيز النقاش العام المثمر وزيادة في مستويات الوعي، وإجراء مشاورات ومباحثات مستمرة بين أصحاب المصلحة حول كيفية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية

وبيئتها (CEPEJ)

أصدر المجلس الأوروبي من خلال اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ) 2018³⁵ ميثاقاً أخلاقياً يدعو و يهدف إلى توجيه استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية .يركز الميثاق على خمسة مبادئ

³³ حول ذلك أنظر: صحيفة الشرق الاوسط ،أوروبا تعتمد أول اتفاقية للذكاء الاصطناعي، منشور بتاريخ: 16:14-17 مايو

2024 م على الموقع التالي، <https://aawsat.com>

³⁴ Council of Europe. Framework Convention on Artificial Intelligence, Human Rights, Democracy and the Rule of Law. Strasbourg, 2024.

³⁵ European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment. Strasbourg: Council of Europe, 2018.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

رئيسية: احترام حقوق الإنسان، عدم التمييز، الجودة والأمن، الشفافية، والمساءلة . كما ويهدف الميثاق إلى ضمان أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء مساعداً للقضاة وليس بديلاً عنهم، مع التأكيد على ضرورة وجود رقابة بشرية على قرارات الأنظمة الذكية . كما يشدد على أهمية حماية البيانات الشخصية وضمان عدم استخدام الخوارزميات بطريقة تؤدي إلى التمييز أو الإضرار بحقوق المتقاضين³⁶ .
وجدير بالإشارة ان الميثاق نص على سلسلة من المعايير الهامة والضوابط نشير إليها تفصيلاً فيما يلي:

1-احترام الحقوق الأساسية للأفراد (المحاكمة العادلة)

يتعين على الذكاء الاصطناعي أن يتماشى مع الحقوق الأساسية للأفراد مثل الحق في المساواة والمحاكمة العادلة فإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تسريع الفصل في المنازعات ما بين الأفراد لا يجب عليه أن يكون على حساب حق الإنسان في محاكمة عادلة، فكل الاتفاقيات الدولية والمواثيق أكدت بما لا يحتمل الشك ولا يقبل المساس هذا الحق³⁷ .

2_ المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين أفراد المجتمع أمام القضاء أو التحكيم

بحيث ينبغي على الذكاء الاصطناعي أن يكون أداة عادلة لا تميز بين أفراد المجتمع على أي أساس ديني أو عرق أو اجتماعي أو غيرها بحيث لا تكون استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي خطراً جسيماً على قاعدة مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المتقاعدين أمام القاضي التقني فكما أن هذه القاعدة تشمل القاضي البشري يجب أن يكون هنالك مساواة بين الخصوم أمام نظيره القاضي التقني بحيث يمنح لكل شخص فرصة كاملة متكاملة لتقديم وجهة نظره ودفاع وسادة التي تدعم ذلك³⁸ .

3_ الجودة وأمن المعلومات

يشير الميثاق الأخلاقي إلى ضرورة استخدام مصادر تكنولوجيا معتمدة وتزويدها ببيانات آمنة، بحيث تكون حاضنة لبيئة تكنولوجيا آمنة إذ نص الميثاق على أنه يجب أن يكون مصمم نماذج التعلم الآلي قادرين

³⁶انظر في ذلك : إيناس بنت خلف الخالدي، "حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد 10، عدد 116، 2021، ص. 155 وما بعدها.

³⁷تنص المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون".

³⁸نظم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة السابعة مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون فلا يجوز التمييز بينهم في المراكز القانونية الواحدة " الناس جميعاً سواءً أمام القانون.....".

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

على الاستفادة على نطاق واسع من خبرة المعنيين بنظام العدالة سواء كانوا قضاء أو مدعين عامين أو محامين أو حتى باحثين و محاضرين في مجالات القانون المختلفة والعلوم الاجتماعية. و يرى بعض من الفقه القانوني أن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات قضائية على ضوء البيانات والمعلومات التي تم إدخالها في الحاسب الآلي قد تكون خطراً على الحق في الخصوصية السرية مما يتطلب حماية هذه البيانات الشخصية بحيث يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية الفصل في المنازعات على درجة عالية من الخصوصية والسرية للحفاظ على البيانات والمعلومات التي تم إدخالها عبر التقنية الحديثة، وعليه يتعين استخدام هذه البيانات والمعلومات التي قدمها الخصوم وبرمجتها إلكترونياً لإصدار القرارات والأحكام القضائية في منازعات أفراد المجتمع بصورة آمنة وبسرية عالية جداً، بحيث لا يجوز تغييرها بأي حال من الأحوال³⁹.

4_ الشفافية والحياد والإنصاف بحيث يجب أن تكون المعالجات الإلكترونية للبيانات والوقائع في القضايا التي تتم عبر تقنية الذكاء الاصطناعي مفهومه لأفراد المجتمع بحيث يكون متاح لهم معرفة الخيارات التي تمنحها هذه التقنية بصورة كاملة وهذا يعني إتاحة كافة البيانات والمعلومات في هذه التقنيات أمام جميع أفراد المجتمع بحيث يتحقق لدى الجميع العلم الكافي بنتائج نزاعهم في حال انتهائه عبر هذه التقنية الحديثة وهذا يعني بالضرورة توفير حماية قانونية للأحكام والقرارات القضائية التي تصدر في النزاع الذي تم حله بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي مع إعطاء القاضي السلطة بأن يراجع هذه القرارات والأحكام حال وجود أي خطأ قانوني مع قابليتها للتنفيذ سواء بصورة اختيارية أم بصورة جبرية وفقاً لإجراءات التنفيذ الجبري المنصوص عليها قانوناً⁴⁰.

ونرى هنا أن الأمر يتطلب وضع شرح لهذا النظم بلغة واضحة ودقيقة تبين طبيعة الخدمات المقدمة وكيفية أدائها والمخاطر المتوقعة من ارتكاب أي خطأ أثناء الاستخدام وهذا يستدعي ضرورة تعاون السلطات والخبراء للتصديق على هذه الأساليب وتدقيقها بشكل جيد.

5_ السيطرة والتحكم من قبل المستخدم على تقنية الذكاء الاصطناعي

ونعني بذلك أن مستخدم هذا النظام سواء قاضياً أو محققاً أو خصماً يتعين عليه مستقل وحيادي في استخدامه لهذا النظام، بحيث لا يجب أن تكون تقنية الذكاء الاصطناعي آلية تلقائية تعمل من نفسها لتقرر ما تشاء في القضايا المحالة إليها، وعليه يجب أن يعرف المستخدم أن ما يفعله الذكاء الاصطناعي لا يعدو

³⁹ C. BARBARO Y. MENECEUR, Issues in the use of artificial intelligence algorithms in JUDICIAL SYSTEMS, 1, 2018 ,P15.

⁴⁰ FUSO JOVIA BOAHEMAA, THE IMPACT OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE ON JUSTICE SYSTEMS, , C. BARBARO, Y. MENECEUR, ISSUES IN THE USE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE, 2018-2019 ,P8.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

سوى نتيجة استخدام الخيارات التي يضعها في هذه الآلية التقنية، بحيث أن الاعتماد على هذه التقنية بصورة مستقلة قد يؤدي إلى نتائج غير مقبولة⁴¹.

6_ قابلية البيانات القانونية للمعالجة الكترونيا

وهذا يعني بالضرورة أن تكون هذه المعلومات المراد معالجتها قابلة في حد ذاتها للمعالجة آلياً، وعلى ذلك فإن أي تقديم لبيانات غير صحيحة يؤدي بالمحصلة إلى نتائج وقرارات غير صحيحة وهذا يقلل من فعالية أنظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء.

الفرع الثالث: إرشادات اليونسكو لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء (2021)

• حول التوصية ومبادئها الأساسية

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2021، توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والتي تُعد أول إطار عالمي من نوعه . وقد شددت التوصية على أهمية احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة والشفافية، وضمان عدم التمييز في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما تدعو إلى تطوير قدرات القضاة والعاملين في المجال القضائي لفهم واستخدام هذه التقنيات بشكل مسؤول. تهدف هذه الإرشادات إلى ضمان أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء أداة لتطوير قطاع العدالة وليس لتقويضها أو الحد من نشاطها⁴².

وقد نصت التوصية على سلسلة من المبادئ الأساسية كضرورة احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والكرامة الإنسانية في جميع مراحل دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي كذلك تطرقت إلى مسألة الشفافية وقابلية التفسير بحيث يمكن للمستخدمين فهم كيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع هذه الأنظمة بسلاسة، وبالتأكيد تحدثت التوصية عن مبدئ أساسي وغاية في الأهمية وهو المسؤولية والمساءلة لضمان المساواة عن نتائج استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

• اليات انفاذ التوصية

بينت التوصية عدة مجالات يتعين على الدول الأعضاء التركيز عليها لتنفيذ المبادئ الأخلاقية: سالفة الذكر:

أ. حوكمة البيانات

⁴¹ FUSO JOVIA BOAHEMAA, THE IMPACT OF OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE ON JUSTICE SYSTEMS, OP.CIT, P.8.

⁴² UNESCO. Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2021. <https://www.unesco.org/en>

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

نص البند (26) من التوصية على انه "ينبغي على الدول الأعضاء أن تعتمد سياسات لحوكمة البيانات تُعزّز الشمول، والشفافية، والمساءلة، وقابلية التشغيل البيئي، وخصوصية الأفراد، وحماية البيانات الشخصية"⁴³.

وبتمحيص هذا البند نجد التوصية تشجع على تطوير سياسات لحوكمة البيانات تضمن الخصوصية والأمان والإنصاف في جمع البيانات وعملية استخدامها.

ب. التعليم وبناء القدرات

تنص المادة (37) من التوصية على انه "ينبغي على الدول الأعضاء تعزيز تطوير القدرات والمهارات في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، من خلال التعليم، والتدريب، ونشر الوعي. ويشمل ذلك أصحاب المصلحة مثل: واضعي السياسات، المجتمع المدني، الخبراء التقنيين، الإعلام، والسلطة القضائية"⁴⁴.

وعليه يوصي هذا البند على ضرورة تعزيز التعليم والتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي لضمان فهم أوسع للتقنيات وتطبيقاتها الأخلاقية. ويكون ذلك من خلال سلسلة من الاجراءات التي تعمل على إدماج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ضمن: برامج التدريب المهني للقضاة والمحامين وتعليم القضاة كيفية تفسير مخرجات الخوارزميات والتعامل معها . تعليم صانعي القرار على تقييم المخاطر القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء للذكاء الاصطناعي، خاصة في القضاء الاصطناعي. كذلك من الضروري نشر الوعي المجتمعي لضمان رقابة الجمهور على الاستخدام المؤسسات للذكاء الاصطناعي لا سيما في المجال القضائي⁴⁵.

ج. التعاون الدولي

⁴³ Paragraph 26 "Member States should adopt policies for data governance that promote inclusiveness, transparency, responsibility, interoperability, privacy and protection of personal data... <https://www.unesco.org>

⁴⁴ Paragraph 37: "Member States should promote the development of capacities and skills in AI ethics through education, training and awareness-raising... This includes stakeholders such as policy-makers, civil society, technical experts, the media, and the judiciary." <https://www.unesco.org/en/articles/recommendation-ethics-artificial-intelligence>

⁴⁵ تجدر الإشارة إلى ان في نوفمبر 2021، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في اليونسكو، البالغ عددها 193 دولة، بما في ذلك سلطنة عُمان وفلسطين وعدد من الدول العربية ، توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بالإجماع. يمكن الاطلاع على قائمة الدول المنضمة عبر الموقع التالي: <https://www.unesco.org/en/articles/unesco-adopts.com>

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

بالرجوع إلى البند رقم 23 في القسم المعنون بـ"التعاون الدولي وفقاً للنص الأصلي لتوصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي(2021) ، والذي يُشجّع على مشاركة الممارسات وأطر العمل بين الدول، بما في ذلك النظم القضائية⁴⁶.

تحت التوصية على تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الذكاء الاصطناعي، وضمان استفادة جميع الدول من ذلك من خلال تبادل البيانات والمعلومات القضائية، والاعتراف المتبادل بالمعايير الأخلاقية. مع ضرورة بناء قدرات القضاة على مستوى دولي. كذلك وضع إجراءات مشتركة لضمان العدالة عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق باليات الانفاذ تطرقت التوصية في بنودها من 40 إلى 47 حول ذلك ونصت على ان الانفاذ يكون من خلال سلسلة من التدابير حيث جاءت لفقرة 40⁴⁷ تبين اهمية المتابعة على المستوى الوطني من خلال الزام الدول بايجاد جهة وطنية ذات صبغة رسمية تتولى تنفيذ التوصية وتسعى إلى دعوة وحث ومراقبة المؤسسات في هذا الشأن بما في ذلك المؤسسات القضائية. ونجد كذلك البند 41 يتحدث عن التقارير الدورية⁴⁸ كآلية للتنفيذ والتي تبين مدى التزام الدول في التوصية من عدمه اضافة إلى الاجراءات المتخذة في سبيل ذلك.

وبعدها نصت الفقرة 42⁴⁹ على ضرورة إشراك أصحاب المصلحة كضمانة للإنفاذ من خلال اشراك القضاة والقانونيين والمجتمع المدني في تنفيذ مبادئ التوصية واعداد السياسات الخاصة لذلك. وفي سبيل ذلك ايضا نصت الفقرة (44) على وجود تقييمات دورية من قبل اليونسكو لضمان حسن سير التوصية ، فيما تحدثت الفقرة 45-47 على ضرورة وجود أدوات تنفيذ عالمية تشتمل: ضرورة وجود آلية دولية للرصد والمتابعة. اضافة لوجود منتديات دولية لمراجعة التقدم المحرز في هذا المجال.

وعليه نلخص مما سبق أن اليات الانفاذ لهذه التوصية تكون على ثلاث مستويات وطنية ودولية وأخرى مؤسساتية تعمل مجتمع لتحقيق الغاية التي انشأت التوصية من اجلها.

الفرع الرابع: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للذكاء الاصطناعي(2019)

⁴⁶ Paragraph23 (International Cooperation) "Member States should promote international cooperation in the field of AI ethics, including through collaborative arrangements such as mutual legal assistance, judicial cooperation... especially in addressing challenges associated with AI deployment across borders." <https://www.unesco.org/en/articles/recommendation-ethicse>

⁴⁷ Paragraph 40: Member States should designate entities for the implementation and monitoring of this Recommendation at the national level..."

⁴⁸ Paragraph 41 : "Member States should report periodically to UNESCO on the steps taken..."

⁴⁹ "Mechanisms for stakeholder engagement in the implementation and monitoring process should be developed..."

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

اعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)⁵⁰ في عام 2019، سلسلة من المبادئ التوجيهية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، والتي تهدف إلى ضمان استخدام وموثوق لهذه التقنيات. تشمل المبادئ احترام حقوق الإنسان، الشفافية، القابلية للتفسير، والمرونة في مواجهة المشكلات بما تجدر الإشارة له أنه و على الرغم من أن هذه المبادئ ليست ملزمة قانونيًا، إلا أنها تُعتبر مرجعًا دوليًا هامًا للدول التي تسعى إلى تطوير سياسات وتشريعات تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، بما في ذلك الشأن القضائي⁵¹.

نافلة القول: تُظهر هذه الاتفاقيات والمبادئ الدولية التزامًا متزايدًا من قبل المجتمع الدولي بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان وضمان الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، مما يتطلب تعاونًا دوليًا مستمرًا وتطويرًا مستمرًا للأطر القانونية وفي الجزء التالي من الداسة سنبين اهم هذه التحديات.

المطلب الثاني: تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي وتحديات التعاون الدولي

في هذا الشأن يثير إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني مجموعة من التحديات والمعوقات التي لا يمكن تجاهلها.⁵² تتراوح التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في القضاء بين القضايا الأخلاقية وكذلك القضايا والقانونية والتقنية. من الناحية الأخلاقية، يُطرح سؤال حول قدرة الآلات على اتخاذ قرارات تعكس القيم الإنسانية، حيث أن التحيزات المدمجة في الخوارزميات قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة. ناهيك إلى أن، الأنظمة القانونية تحتاج إلى ضمان الشفافية والمساءلة في كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي، لضمان حقوق الأفراد وتقادي التمييز. من الناحية التقنية، تُعد مواجهة تكامل الأنظمة الجديدة مع البنية التحتية القانونية الحالية تحديًا كبيرًا، إذ تتطلب هذه العمليات استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتدريب والتطوير المستمر والدائم الذي يواكب التطور المستمر لها⁵³.

إضافةً إلى ما سبق، يسهم نقص الفهم العام حول الذكاء الاصطناعي في تعزيز الصعوبات، حيث يفتقد العديد من المحامين وقضاة القانون الخبرة اللازمة للتعامل مع هذه الأنظمة وهذا يشكل واحد من اهم

⁵⁰ للمزيد حول مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للذكاء الاصطناعي (2019) انظر الموقع الرسمي التالي:

<https://www.oecd.org/en/topics/ai-principles.html>

⁵¹ يجدر التنويه إلى أن ،جمهورية مصر أول دولة عربية وأفريقية تنضم إلى توصية OECD بشأن الذكاء الاصطناعي في عام

2021 .

⁵² Almurqren L, Hodgson R, Cristea A. Arabic Text Sentiment Analysis: Reinforcing Human-Performed Surveys with Wider Topic Analysis. 2024.

⁵³ أحمد زيد أبو الشورى، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 33 العدد 4، 2022،

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

التحديات، وفيما يلي ندرج تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء سواء تحديات تقنية أو قانونية أو حتى أخلاقية.

الفرع الأول: التحديات التقنية

تعتبر التحديات التقنية من الأمور الأساسية التي تعوق استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، حيث يواجه هذا القطاع العديد من العقبات التي تتطلب معالجة دقيقة لضمان الاستفادة المثلى من الحلول التكنولوجية المتاحة. من أبرز هذه التحديات :

أولاً: نقص البيانات الأساسية اللازمة لتدريب الأنظمة الذكية

مما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي يعتمد بصورة كبيرة على كميات هائلة من البيانات الدقيقة والمحدثة لضمان جودة النتائج. ومع ذلك، فإن البيانات المتاحة في العديد من الأنظمة القانونية قد تكون ناقصة أو غير دقيقة، مما يؤدي إلى صعوبات في تطوير نماذج تعلم الآلة التي يمكن أن تقدم استنتاجات موثوقة⁵⁴.

إذ يعد نقص البيانات أحد أبرز التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، حيث يعتمد هذا المجال بشكل كبير على توافر بيانات دقيقة وشاملة من أجل تحقيق نتائج فعالة وموثوقة، حيث أن البيانات تعد العمود الفقري لنظام الذكاء الاصطناعي، ونقصها يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مستندة على أسس صحيحة، مما يؤثر سلباً على العدالة القانونية. يتجلى نقص البيانات في عدة أشكال، منها عدم توفر البيانات التاريخية الكافية، أو محدودية العينة المستند إليها في بناء النماذج⁵⁵.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون سبب نقص البيانات هو التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بجمع البيانات، حيث تتطلب معظم الأحيان موافقات قانونية صارمة لحماية الخصوصية. قلة العمالة المؤهلة لجمع وتحليل البيانات قد تؤدي أيضاً إلى تفاقم المشكلة. على سبيل المثال، يواجه المحامون والقضاة تحديات في تبادل المعلومات بين الهيئات المختلفة، ما يزيد من تشتت البيانات ويعوق قدرتهم على الاستفادة من الأنظمة الذكية. كما أن البيانات الضخمة المتاحة غالباً ما تكون غير منظمة أو تنقصها التسهيلات الضرورية لتمكين المحللين من استخراج المعلومات ذات القيمة منها.

⁵⁴ Al Midhwah A. The Role of Diacritics in Word Recognition and their Impact on Arabic L2 Learners' Reading Speed, Accuracy, and Comprehension at Different Stages of Arabic L2 Acquisition. 1970

⁵⁵ د. أمل خلف الحباشنة إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 03، العدد 8، 2022، ص172.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

ونرى بدورنا ان الحل الامثل لهذه التحديات ضرورة وضع استراتيجيات واضحة لجمع البيانات الضخمة والمتنوعة، وتطوير معايير موحدة تضمن تكامل البيانات بين مختلف هيئات العدالة. من خلال تحسين عمليات صهر البيانات وتوفير بيئة آمنة وفعالة لجمعها.

ثانيا: تحليل البيانات الكبيرة

بات من المعروف ان القدرة على معالجة وتحليل كميات ضخمة من البيانات القانونية تتطلب بنى تحتية تقنية متطورة وأدوات فعالة، وهو ما قد يتجاوز إمكانيات بعض المؤسسات القانونية. من الضروري أن تتمكن هذه المؤسسات من استخراج الأنماط والتوجهات من البيانات المتاحة، وهو أمر يتطلب تقنيات متقدمة ومعرفة متخصصة. كما أن التحدي يزداد تعقيداً مع تنوع وتعدد المصادر القانونية، مثل السوابق القضائية والموارد القانونية الأخرى، مما يستدعي استخدام أدوات ذكية قادرة على الفهم والمعالجة السياقية. كما أن هذا التحليل يعتمد على معالجة كميات هائلة من المعلومات المتعلقة بالجرائم، والسوابق القضائية، وكذلك شكاوى المواطنين وهذا كله يتطلب استخدام تقنيات متقدمة مثل التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، حيث تسمح هذه الأدوات باستكشاف الأنماط الخفية والتوجهات السلوكية التي قد لا تكون واضحة من خلال الفحوصات التقليدية⁵⁶.

من خلال تحليل البيانات الكبيرة، يمكن للجهات القضائية تحديد مجالات الازدحام في النظام القانوني، واستخدام أدوات مثل البيانات التنبؤية لتوقع الأنماط المستقبلية في الجرائم. على سبيل المثال، يمكن توقع ارتفاع معدلات الجريمة في مناطق محددة بناءً على بيانات سابقة، مما يمكن السلطات من تخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين استجابة أجهزة الشرطة⁵⁷.

ثالثا: تحديات تتعلق بالأخطاء البرمجية

قد تؤدي الأخطاء إلى نتائج غير دقيقة أو غير متوقعة، مما يهدد مصداقية القرارات القانونية المتخذة استناداً إلى ذلك. تعتبر تطوير أدوات اختبار فعالة وممارسات ضمان الجودة أمراً حاسماً لتقليل معدلات الخطأ وتحسين أداء الأنظمة القانونية الذكية. لذا فإن فهم هذه التحديات التقنية والعمل على تجاوزها يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الاستخدام الأنسب للذكاء الاصطناعي في مجال العدالة، مما يمكن المؤسسات القانونية من تحسين كفاءتها وجودة خدماتها⁵⁸. يعود جزء كبير من هذه الأخطاء إلى العوامل البشرية، مثل

⁵⁶ Zaghouni W. Critical Survey of the Freely Available Arabic Corpora. 2017.

⁵⁷ د. أمل خلف الحباشنة إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا، مرجع سابق، ص173.

⁵⁸ ميموني وفاء، عماري نور الدين، توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية الحديثة، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد: 38 / العدد: 03، 2024، ص66.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

اتخاذ قرارات غير مدروسة أثناء مراحل البرمجة أو معالجة البيانات، بالإضافة إلى احتمالية وجود ثغرات في البرمجيات المستخدمة والتي قد تعكس انحيازات في تصميم خوارزميات الذكاء الاصطناعي⁵⁹.

علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم بيانات التدريب غير المتوازنة إلى تفاقم هذه الأخطاء، ما يؤدي بدوره إلى نتائج غير موثوقة. على سبيل المثال، إذا تم تدريب نظام ذكاء اصطناعي على مجموعة بيانات تقتصر على التمثيل الكافي للعديد من الفئات أو الحالات، فإن الأداء سيكون متحيزاً وغير دقيق. هذه الأخطاء البرمجية لا تقتصر فقط على القرارات القضائية، بل قد تؤثر أيضاً على فعالية الإجراءات القانونية مثل التحليل الجنائي وتوزيع العقوبات، مما يبرز أهمية التحقق من دقة الخوارزميات وموثوقيتها.

وعليه نرى الحل الأمثل لهذه المعضلات التي تتعلق بالأخطاء البرمجية انه :

أ. يتوجب على المطورين والمتخصصين في هذا المجال اتخاذ تدابير استباقية لتقليل مخاطر الأخطاء البرمجية. يشمل ذلك اعتماد أفضل الممارسات في تطوير البرمجيات، مثل إجراء اختبارات شاملة للأنظمة وضمان سلامة البيانات المستخدمة.

ب. من الضروري القيام بمراقبة دورية لهذه الأنظمة وتحديثها وفقاً للتغيرات في البيانات والسياسات القانونية، للحفاظ على ربط أدوات الذكاء الاصطناعي بالواقع واستجابتها للتطورات في قطاع العدالة.

الفرع الثاني: التحديات القانونية

تعتبر التحديات القانونية من أبرز العراقيل التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، حيث يتداخل هذا المجال مع معايير قانونية محددة تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات، فضلاً عن تحديد المسؤولية القانونية. في ظل التطور السريع للذكاء الاصطناعي، يتطلب الأمر التأكيد على أن الأنظمة الآلية يجب أن تمتثل للمعايير المعمول بها في حماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي. تشير المواد القانونية إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حماية المعلومات الشخصية ومنع الوصول غير المصرح به أو الاستخدام المفرط للبيانات. وفي هذا السياق، يبرز التحدي المرتبط بكيفية الحصول على البيانات وتخزينها ومعالجتها بشكل قانوني، حيث يتمثل الخطر في احتمالية انتهاك الخصوصية⁶⁰.

علاوة على ذلك، تثير المسؤولية القانونية تساؤلات متعددة حول طبيعة القرارات التي تعتمد عليها الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك من يتحمل المسؤولية في حال حدوث خطأ أو ضرر

⁵⁹ Abbas M, Smaïli K, Berkani D. TR-Classifer and kNN Evaluation for Topic Identification tasks. 2010.

⁶⁰ هبه جمال الدين، القانون السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 1،

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

نتيجة لتلك القرارات. عدم وضوح الصياغات القانونية في تحديد المصدر الفعلي للخطأ يشير قلقاً بشأن الأطر القانونية التي تحكم تعاملات الذكاء الاصطناعي. هل تقع المسؤولية على عاتق المطورين، أو الشركات، أو حتى الأنظمة ذاتها؟ يضاف إلى ذلك الصعوبات المرتبطة بضبط كيفية اتخاذ هذه الأنظمة للقرارات، ما يؤدي إلى ضعف الشفافية ويعقد من مهمة المحاكم في تقديم أحكام عادلة في النزاعات المحتملة⁶¹.

تعمل العديد من الدول على وضع أطر قانونية واضحة لمعالجة هذه التحديات، ولكن التقدم يختلف من منطقة إلى أخرى. غالباً ما تكون الأطر القانونية غير كافية لمعالجة كافة الثغرات التي قد تظهر نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يسلط الضوء على أهمية تطوير قوانين مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا. إن القوانين الحالية بحاجة إلى أن تكون شاملة وتستجيب للمسؤوليات الأخلاقية والمجتمعية التي يتطلبها استخدام هذه التقنيات الحديثة في العدالة، وذلك لضمان حماية الحقوق الفردية والحفاظ على نزاهة النظام القضائي.

أولاً: الخصوصية وحماية البيانات

تُعدّ قضايا الخصوصية وحماية البيانات من التحديات الأساسية التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة. إذ إن التعبير الرقمي للأدلة وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم القضايا القانونية يعني التعامل مع كميات هائلة من البيانات الشخصية، والتي تتطلب الالتزام بقوانين الخصوصية المحلية والدولية. على سبيل المثال، تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي أحد هذه الأطر القانونية التي تحدد كيفية معالجة البيانات الشخصية وتطبيق معايير صارمة للتحكم في ذلك، مما يستلزم من المؤسسات القانونية ضمان توافق أنظمتها مع تلك القوانين⁶².

تُظهر هذه السوابق القانونية التحديات المرتبطة بالثقة والمصادقية، حيث تحتاج معالجة البيانات الشخصية إلى تقنيات متقدمة لتقليل مخاطر انتهاك الحقوق الفردية. وفي سياق الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، يعتمد النظام القضائي على خوارزميات قد تؤدي إلى تحليل بيانات حساسة قد تلحق الضرر بالأفراد المعنيين إذا لم يتم التعامل معها بحذر. لذا، يتحتم على الجهات المعنية تطوير استراتيجيات فعالة لحماية البيانات، تتضمن اعتمادات التشفير، وضع حدود للوصول إلى المعلومات، وتعزيز الشفافية بشأن كيفية استخدام هذه البيانات ومصادرها.

⁶¹ عقيل نجم مهدي التميمي، المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،

المجلد 5 العدد 5، 2024، ص 110

⁶² محمد محمود عبد العال، محمد عوض العربي، إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول

الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2023، ص 301

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

علاوة على ذلك، يتطلب التصدي لتحديات الخصوصية في القضاء تحقيق توازن دقيق بين الحاجة لتحسين الكفاءة وتقديم العدالة بطريقة أسرع، وبين حماية حقوق الأفراد. يجب على الأنظمة القانونية أن تدرك أن الذكاء الاصطناعي يأتي مع مسؤولية أخلاقية، مما يستدعي مراقبة مستمرة للتكنولوجيا والتأكد من عدم استخدامها في انتهاك الحق في الخصوصية⁶³.

وعليه نرى أن مسألة تعزيز حماية البيانات تتناسب مع تحقيق تطوير أوجه العدالة، من خلال اعتماد ممارسات مبتكرة تضمن عدم الإضرار بالأفراد أو المساس بحقوقهم في إطار البنى التحتية القانونية التي تسعى إلى استغلال الإمكانيات المتزايدة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: المسؤولية القانونية

تعتبر المسؤولية القانونية من القضايا المركزية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، حيث تتداخل التكنولوجيا المتقدمة مع المبادئ التقليدية للأخلاق القانونية، مما يثير تساؤلات متعددة حول مدى تحمل الأفراد والمؤسسات المسؤولية عن الأفعال الناتجة عن هذه الأنظمة.

يبرز التحدي الرئيسي في تحديد الجهة أو الكيان المسؤول عندما تحدث أخطاء أو تتسبب الأنظمة الذكية في أضرار للأشخاص أو الممتلكات. فعلى سبيل المثال، إذا قام نظام ذكاء اصطناعي بتقديم استنتاجات خاطئة أدت إلى صدور حكم قضائي ظالم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يقع اللوم على المطورين الذين صمموا النظام، أم على المحكمة التي اعتمدت على النتائج المقدمة؟

تتبع التعقيدات القانونية من حقيقة أن القوانين الحالية غالباً ما تعتمد على المعايير التقليدية التي تتطلب وجود نية إجرامية أو إهمال، وهو مما قد يكون من الصعب إثباته في حالة الأنظمة الذكية التي تعمل بشكل مستقل أو شبه مستقل. في السياقات الحالية، يتعين على النظام القانوني إعادة تقييم الأطر القانونية لضمان عدالتها وفعاليتها مع تزايد استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي. بالتالي، قد يتطلب الأمر إدخال تعديلات تشريعية أو وضع قواعد جديدة تحدد بوضوح حقوق وواجبات الأطراف المعنية.

تثير المسؤولية القانونية أسئلة متعددة حول مدى وضوح نظم الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى إمكانية تحميل المطورين أو المستخدمين مسؤولية الأضرار التي تنشأ. إن مسألة "خوارزميات القرار" تعتبر قضية معقدة، حيث يتطلب الأمر فهم آليات اتخاذ القرار في هذه الأنظمة لتحديد المسؤولية المناسبة⁶⁴. ولذلك، قد يكون من الضروري تأسيس معايير جديدة للشفافية والنزاهة، لتمكيننا من تتبع الإجراءات وفهم

⁶³ محمد جبريل إبراهيم مستشار، تثبيت الشرائح الإلكترونية في مخ الإنسان من منظور القانون الجنائي دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 5 العدد 5، 2024، ص 382

⁶⁴ Solimando C. Arabic neologisms in IT terminology: the role of the Academies. 2018.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

تأثير التطورات التكنولوجية على العدالة. كما أن التعامل مع التقدّمات في مجال الذكاء الاصطناعي يتطلب تنسيقاً فعالاً بين جهات مختلفة، مثل المطورين والمحاكم والهيئات التشريعية، لتحقيق توازن بين الفوائد التي تقدمها التكنولوجيا والمخاطر القانونية المصاحبة لها.

الفرع الثالث: التحديات الأخلاقية

يشكل استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء مجموعة من التحديات الأخلاقية المعقدة التي تستدعي اهتماماً بالغاً، خصوصاً في إطار التحيز وفقدان الشفافية. فمن المهم إدراك أن الخوارزميات التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست محايدة، بل تتأثر بالبيانات التي تُغذى بها. وبالتالي، يمكن أن تؤدي هذه الخوارزميات إلى تحقيق نتائج متحيزة تعكس الفروق الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، إذا كانت البيانات المدخلة تحتوي على تحيزات تاريخية، فإن الأنظمة المتطورة قد تنقل هذه التحيزات إلى قرارات تتعلق بالتحقيقات الجنائية أو الأحكام القضائية، مما يؤدي إلى تفشي الظلم وعدم المساواة في المعاملة⁶⁵.

بالإضافة إلى ذلك، تكمن التحديات الأخلاقية في غياب الشفافية حول كيفية عمل هذه الأنظمة. يشير فقدان الشفافية إلى صعوبة فهم كيفية اتخاذ الذكاء الاصطناعي للقرارات، مما يثير تساؤلات حول المساءلة والمصادقية. إذا كانت القرارات التي تؤثر على الأفراد تُتخذ بموجب خوارزميات غامضة لا يستطيع المستخدمون فهمها أو تقييمها، فإن هذا يؤدي إلى إضعاف الثقة بين الجمهور والممارسين في نظام العدالة. فشرط العمل والتساؤلات حول معايير اتخاذ القرار تعزز الشعور بالقلق لدى المعنيين، مما يتطلب تسليط الضوء على أهمية تطوير آليات تعزيز الشفافية وبناء أنظمة أكثر تفسيراً⁶⁶.

إن معالجة هذه التحديات الأخلاقية تتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد يتضمن تطوير سياسات دقيقة لضمان تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والمعايير الإنسانية. يجب أن تتضمن هذه السياسات تدابير لفحص الخوارزميات، وإنشاء قواعد بيانات متوازنة تعكس التنوع البشري، وتعزيز الشفافية لفهم كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على عمليات اتخاذ القرار. من خلال ذلك، يمكن تعزيز العدالة والمساواة في المحاكمات مع ضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيا⁶⁷.

⁶⁵ نهى مصطفى كامل أبو كرشة، تحليل خطاب النخبة السياسية وتمكين الشباب؛ منتدى شباب العالم نموذجاً، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد ٢٥ العدد ٤، ٢٠٢٤، ص 871.

⁶⁶ محمد جبريل إبراهيم مستشار، تثبيت الشرائح الإلكترونية في مخ الإنسان من منظور القانون الجنائي دراسة تحليلية، مرجع سابق،

⁶⁷ عقيل نجم مهدي التميمي، المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 5 العدد 11، 2024، ص 452

أولاً: التحيز في الخوارزميات

تظهر هذه القضية عندما تعتمد الخوارزميات على بيانات تم جمعها مسبقاً، والتي قد تعكس مميزات اجتماعية أو عنصرية تاريخية. فعلى سبيل المثال، عندما يتم تدريب نموذج تعلم آلي على بيانات تحتوي على انحيازات سابقة، فإن هذا النموذج قد يتبنى أفكاراً غير دقيقة قد تؤدي إلى تكريس للأفكار النمطية. قد ينعكس هذا في قضايا العدالة الجنائية، حيث يمكن للخوارزميات أن تحدد احتمالية العودة إلى الجريمة بطريقة قد تعزز التمييز ضد مجموعات معينة، مما يسهم في تفاقم عدم المساواة⁶⁸.

بالإضافة إلى ذلك، تزداد مخاطر التحيز مع تزايد الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ القرارات القانونية، مثل تقييم المخاطر أو فرض العقوبات. إذا كانت البيانات المدخلة تعكس مميزات تتعلق بالعرق أو الجنس، فإن النتائج المستخلصة ستكون مبنية على أسس غير متوازنة. هذا يمكن أن يؤدي إلى نتائج قضائية قد تكون غير عادلة أو غير متناسبة، مما يثير تساؤلات حول النزاهة والثقة في النظام القانوني بشكل عام⁶⁹.

التحدي برأينا يتمثل في كيفية تصحيح هذا التحيز وضمان عدم تأثيره على الأحكام القضائية، وهو ما يستدعي التحليل الموضوعي للبيانات وإعادة تقييم الأنظمة المستخدمة تتطلب معالجة قضية التحيز في الخوارزميات نهجاً شاملاً يتضمن تصميم خوارزميات أكثر شفافية ودقة، مع التأكيد على أهمية البيانات المجمعة وطرق معالجتها. يجب أن تكون هناك آليات قوية لمراقبة هذه الأنظمة وتحديد انحيازها، مما يضمن التعرف على المشكلات وإصلاحها قبل أن تتجذر في النظام. بدون هذه التدابير، قد يظل خطر التحيز قائماً، مع تداعيات جسيمة على العدالة والمساواة في المجتمع.

ثانياً: فقدان الشفافية

يعتبر فقدان الشفافية أحد التحديات الجوهرية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة. يعرف مفهوم الشفافية بأنه القدرة على فهم كيفية اتخاذ القرارات ووجود الوضوح الكافي حول العمليات والخوارزميات المستخدمة. عندما يتعلق الأمر بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجالات مثل تقييم المخاطر أو إصدار الأحكام، فإن عدم وضوح العمليات يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام العدلي.

⁶⁸ محمد جبريل إبراهيم مستشار، تثبيت الشرائح الإلكترونية في مخ الإنسان من منظور القانون الجنائي دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 5 العدد 11، 2024، ص 621

⁶⁹ عقيل نجم مهدي التميمي، المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 455.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

برمته. في الوضع الحالي، توظف العديد من هذه الأنظمة خوارزميات معقدة تُعدّ كالصناديق السوداء، حيث يصعب على حتى الخبراء فهم الأسس التي استندت إليها تلك النماذج في اتخاذ قراراتها⁷⁰. تتجلى خطورة فقدان الشفافية في مجالات متعددة تستحق منا الاهتمام الجاد. أولاً، يعيق غموض الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات القانونية القدرة على استئناف الأحكام أو تحديها، مما يحرم الأفراد من حقهم الأساسي في فهم كيفية تأثير هذه البيانات على نتائج قضاياهم. بالإضافة إلى ذلك، يعزز عدم وضوح الخوارزميات المخاوف المتعلقة بالتحيز المحتمل في اتخاذ القرارات، ففي غياب المعلومات الكافية حول كيفية عمل النظام، تصبح احتمالية وجود تحيزات أمراً وارداً. وهذه الشكوك لا تقتصر على الأفراد المعنيين فحسب، بل تمتد لتشمل جمهوراً أوسع، مما يؤدي إلى تقويض مصداقية النظام العدلي في مجمله. لذا، يجب علينا أن ندعو جميعاً إلى تعزيز الشفافية لضمان نزاهة وفعالية هذا النظام الحيوي⁷¹.

إذا كانت الشفافية مفتاحاً لتعزيز ثقة الجمهور في تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن العمل على تطوير أساليب تضمن وضوح الممارسات والخوارزميات يُعدّ أمراً ضرورياً. يشمل ذلك إنشاء أطر تنظيمية توفر إرشادات واضحة تتعلق بكيفية تصميم وتطبيق الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القانونية. إضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر توعية المستفيدين من هذه الأنظمة، سواء كانوا محامين أو قضاة أو حتى متقاضين، بآليات عمل الذكاء الاصطناعي وتبسيط المفاهيم المرتبطة به، مما يساهم في تعزيز الفهم ويساعد في استعادة الثقة في العدالة⁷².

بعد بيان أهم التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي لا بد من بيان التحديات التي تعيق التعاون القضائي الدولي في هذا المجال.

الفرع الرابع: تحديات التعاون الدولي في استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

لا غرو أن التعاون الدولي في توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي لديه تعقيداته وتحدياته النابعة من تباين القوانين والثقافات والممارسات القانونية عبر الدول. فعلى الرغم من الفوائد العديدة التي

⁷⁰ محمد محمود عبد العال، محمد عوض العربي، إعادة بناء جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 1، 2023، ص 263.

⁷¹ محمد جبريل إبراهيم مستشار، تثبيت الشرائح الإلكترونية في مخ الإنسان من منظور القانون الجنائي دراسة تحليلية، مرجع سابق،

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

يمكن أن يجلبها الذكاء الاصطناعي، مثل تحسين فعالية النظام القضائي وتيسير الوصول إلى العدالة، إلا أن هناك أيضًا تحديات ملحوظة تتطلب عناية خاصة⁷³.

أولاً: اختلاف التشريعات بين الدول والأولويات التنظيمية

تظل إحدى أكبر العراقيل هي مسألة التشريعات المختلفة التي تحكم استخدام البيانات في كل بلد. إذ أن هنالك قلق مستمر بشأن الخصوصية وأخلاقيات استخدام البيانات، مما يُعقّد الجهود المشتركة لتطوير أدوات قائمة على الذكاء الاصطناعي حيث أن غياب إطار قانوني دولي موحد من المعضلات الكبيرة في عالم الذكاء الاصطناعي، إذ لا يوجد إطار قانوني دولي شامل ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء في المجالات المدنية أو العسكرية أو الحقوقية. وإن كان هنالك اتفاقيات دولية ناظمة للذكاء الاصطناعي إلا أنها غير كافية بحيث نحتاج إلى زيادة في الضبط والالتزام للدول في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لا سيما في العمل القضائي.

إضافة على ذلك أن مسألة الأولوية في التنظيم تختلف من دولة لأخرى فنرى تارة بعض الدول تركز على حماية الخصوصية وحقوق الأفراد (مثل الاتحاد الأوروبي) في حين تركز دول أخرى على النمو الاقتصادي هذا الاختلاف الواضح يُصعّب الوصول إلى توافق عالمي بشأن الإطار الأخلاقي والقانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي

حلول مقترحة للمشكلة: إنشاء إطار حوكمة دولي شامل بحيث توضع قواعد ومعايير وتشريعات دولية وأخلاقية موحدة تنظم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي. يمكن أن يتم ذلك في إطار مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، المنتدى الاقتصادي العالمي، أو مجموعة العشرين (G20). تضمن احترام الحقوق الأساسية للجنسان والعدالة وعدم التمييز في نظم الذكاء الاصطناعي كما إرشادات اليونسكو 2021 انفة الذكر و مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD للذكاء الاصطناعي".

ثانياً: تفاوت مستويات الكفاءة التكنولوجية بين الدول

تشكل الفروقات بين الدول من حيث النمو والتطور معضلة جديدة في التعاون الدولي فنجد بعض الدول قد تتوفر فيها بنية تحتية متطورة، في حين قد تُعاني دول أخرى من نقص في الموارد وزيادة في مستويات الفساد، مما يؤثر سلباً على إمكانية تنفيذ حلول فعالة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن التقنيات التي استخدمت في دولة قد لا تصلح بالضرورة للدول الأخرى بسبب اختلاف الأنظمة القانونية وظروف المجتمع⁷⁴.

⁷³ Brookings Institution – International cooperation in AI: Promises and Perils (2020)

<https://www.brookings.edu/articles/international-cooperation-in-ai-promises-and-perils>

⁷⁴ Brookings Institution – International cooperation in AI: Promises and Perils (2020)

<https://www.brookings.edu>

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

وعليه يجدر الملاحظة انه قد يصبح لدينا اشكاليات باتساع الفجوة الرقمية بين الدول. اضافة إلى خطر التبعية التكنولوجية للدول ذات القدرات المتقدمة.

حلول مقترح لمواجهة الاشكالية دعم بناء القدرات للدول النامية من خلال إطلاق مبادرات دولية لتمكين الدول ذات القدرات المحدودة، عبر تمويل مشروعات الذكاء الاصطناعي. وفير التدريب والمهارات الرقمية. اضافة لتعزيز الوصول إلى البيانات المفتوحة والمنصات التقنية. كل ذلك من شأنه أن يُقلل من الفجوة الرقمية ويشجع على مشاركة أكثر عدلاً في صياغة المستقبل الرقمي في كافة المجالات ومن ضمنها القضاء.

ثالثاً: الاختلاف في بنیان وتركيبة المجتمعات الدولية

تتطلب عملية التعاون الدولي بناء شراكات موثوقة ومتينة، مما يتطلب تواصلاً فعالاً بين الكيانات القانونية والدولية، وهو ما يواجه عقبات مثل تباين اللغات والسلطات القضائية المختلفة.

رابعاً: الموانع الأمنية والهواجس الجيوسياسية

مما لا شك فيه ان الذكاء الاصطناعي يشكل تخوفاً كبيراً للدول في كافة المجالات من الناحية الأمنية كونه سلاحاً استراتيجياً في العلاقات الدولية حيث تزداد الخشية من التجسس في القطاعات الهامة لا سيما القطاع الأمني والقضائي أو فقدان التفوق التكنولوجي لديها.

• حلول مقترح لمواجهة الاشكالية : نرى انه من الضروري توجيه الجهود نحو مواءمة السياسات المحلية مع الإطار الدولي لضمان الاتساق وعدم تضارب القوانين وتشجيع البحث العلمي والتعاون الرقمي المشترك في هذا المجال اضافة إلى دعم الابتكار المفتوح (OPEN INNOVATION) كأداة لتعزيز التعاون العابر للحدود.

نافلة القول، نرى أن العقبات ليست مانعاً للاستمرار في مواكبة التطور اللامنتهي في الذكاء الاصطناعي لذا يتعين على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل وضع معايير عالمية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، مما يعزز القدرة على تحقيق نتائج عادلة في جميع الأنظمة القانونية. يطمح هذا التعاون إلى تخفيف التوترات الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يضمن أن تكون الابتكارات التقنية متسقة مع المبادئ الأساسية للعدالة. فالتحديات التي يواجهها التعاون الدولي تعتبر مفتاحاً لتحقيق نظام قضائي أكثر إنصافاً وشفافية على المستوى العالمي، مؤكدةً على ضرورة استمرار الحوار والتعاون بين الدول للاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي في هذا المجال الهام.

الخاتمة:

تشير نتائج دراسة التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي إلى ضرورة تعزيز الشراكات بين الدول لتسريع إيجاد حلول مبتكرة تعزز العدالة وتحسين كفاءة الأنظمة القضائية. وهذا يتطلب بالضرورة زيادة الجهود بما يتجاوز الحدود الوطنية، مستفيدة من تجارب الدول الرائدة والنماذج الأكثر نجاحًا.

تتضمن النتائج أيضًا ضرورة إيلاء الاهتمام لقضايا الأخلاقيات والشفافية عند إدماج الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي. هذا الجانب يُعتبر حيويًا لضمان الحماية من التحيزات المحتملة التي قد تنجم عن تدريب الأنظمة الذكية على بيانات غير متوازنة أو غير شاملة. لذا، فقد أظهرت الدراسة أن تطوير إطار عمل مشترك يحدد معايير استخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، سيكون له تأثير إيجابي على تعزيز الثقة بين الجمهور والهيئات القضائية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتطلب الأمر التزامًا عالميًا، يشمل دعم الأبحاث وتطوير القدرات القضائية والإدارية في جميع الأنظمة القانونية. على الدول أن تسعى إلى استكشاف أساليب جديدة تدمج التكنولوجيا في الإجراءات القضائية ومحاولة مجابهة التحديات من خلال التعاون الدولي والاستفادة من المعرفة الجماعية لدفع الابتكار في استخدام الذكاء الاصطناعي.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة عن التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي تقدمًا ملحوظًا في عدة جوانب:

1. تمكنت المشاريع المشتركة بين الدول من تسريع عملية تبادل المعرفة وتبني أفضل الممارسات. هذه الجهود التعاونية جعلت من السهل على الهيئات القضائية الوصول إلى تقنيات متقدمة، مثل أنظمة التعلم الآلي وتحليل البيانات الكبيرة، مما أدى في كثير من الحالات إلى تحسين الكفاءة داخل المحاكم. فعلى سبيل المثال، استطاعت بعض البلدان الأوروبية، عبر التعاون مع شركاء دوليين، تطوير أنظمة ذكية يمكنها تحليل سابقة قضائية بسرعة ودقة، الأمر الذي ساعد القضاة في اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات موثوقة وأكثر عمقًا.

2. نتج عن هذه الدراسة زيادة في الوعي والاهتمام بالاعتبارات الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي. حيث شهدت الاجتماعات والمبادرات الدولية مناقشات موسعة حول كيفية ضمان استخدام هذه التقنيات بطرق تعزز العدالة وتقلل من التحيز.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

3. تم تطوير معايير وأطر عمل بالتعاون بين الباحثين والكتاب القانونيين، مما ساعد على وضع أسس لكل من الالتزام بالقوانين القائمة وضمان حقوق الأفراد. بعض الدول قامت بتجريب نماذج لتطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكمها، وأظهرت النتائج وجود زيادة في رضا المواطنين عن الإجراءات القانونية وسهولة الوصول إلى العدالة.

4. أوضحت الدراسة أن التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي له القدرة على إعادة تشكيل النظام القضائي بطرق متعددة تضيي طابعاً إيجابياً على كفاءة العدالة.

5. على الرغم من الجهود المبذولة استنتجنا انه من الضروري أن يستمر الحوار حول التحديات المحتملة والحقيقية، بما في ذلك حماية البيانات وحقوق الخصوصية، لضمان الاستخدام المسؤول لتلك التطورات التكنولوجية اضافة لعدم وجود قوانين دولية كافية في هذا المجال .

التوصيات:

في سياق تعزيز التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي رأينا ضرورة تبني مجموعة من الاستراتيجيات بهدف ضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا المتطورة، وعليه نوصي بسلسلة من التوصيات آملين أن تلقى الترحيب والعمل بها كلما أمكن:

1. إنشاء إطار حوكمة دولي شامل بحيث توضع قواعد ومعايير وتشريعات دولية واخلاقية موحدة تنظم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي .

2. نوصي بضرورة توجيه الجهود نحو مواءمة السياسات المحلية مع الإطار الدولي لضمان الاتساق وعدم تضارب القوانين .

3. ضرورة تأسيس شبكة من التعاون بين الدول لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات. يتطلب ذلك إنشاء منتديات ومؤتمرات دورية تجمع القضاة، الأكاديميين، وصانعي السياسات من مختلف البلدان، مما يُمكن من مناقشة التطبيقات الحالية والمستقبلية للذكاء الاصطناعي في نظم القضاء، وتبادل قصص النجاح والدروس المستفادة.

4. نوصي بضرورة تبني سياسات موحدة تعزز التكنولوجيا بشكل أخلاقي وشفاف، وذلك من خلال وضع معايير دولية توازن بين كفاءة العمل القضائي وحماية حقوق الأفراد.

5. يُوصى بتوفير التدريب والتطوير المستمر للقضاة والمحامين لضمان تمتعهم بكفاءة ونجاعة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. يُعد التعليم عن بُعد وورش العمل التفاعلية من الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الهدف، حيث يُمكن أن تقدم المعلومات التقنية والمعرفة القانونية بشكل يواكب التطورات الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

أولاً: الاتفاقيات الدولية والمواثيق الرسمية

- جامعة الدول العربية. اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي. القاهرة: جامعة الدول العربية، 1983.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية. اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنبات والإعلانات القضائية. الرياض، 1997 .
- United Nations. United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto. New York: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2000.
- United Nations. United Nations Convention against Corruption. New York: UNODC, 2003.
- Hague Conference on Private International Law. Convention on the Taking of Evidence Abroad in Civil or Commercial Matters. The Hague, 1970. .
- European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). *European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and Their Environment*. Strasbourg: Council of Europe, 2018.
- European Union Agency for Criminal Justice Cooperation (Eurojust) and European Union Agency for the Operational Management of Large-Scale IT Systems in the Area of Freedom, Security and Justice (eu-LISA). *Artificial Intelligence Supporting Cross-Border Cooperation in Criminal Justice*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2022.
- Council of Europe. Framework Convention on Artificial Intelligence, Human Rights, Democracy and the Rule of Law. Strasbourg, 2024.
- European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). *European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and their Environment*. Strasbourg: Council of Europe, 2018.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

- لطفى، وفاء". الجهود الدولية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب السيبراني: التجربة الماليزية نموذجًا". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022 .
- الخالدي، إيناس بنت خلف". حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها". مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد 10، عدد 116، 2021.
- الحباشنة، أمل خلف". إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 3، عدد 8، 2022.
- التميمي، عقيل نجم مهدي". المسؤولية الإدارية عن الأفعال غير المشروعة للذكاء الاصطناعي". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد 5، عدد 5، 2024.

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

-أبو الشورى، أحمد زيد. "الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد 33، عدد 4، 2022.

-عبد الرزاق، عبد الرزاق. دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية ومكافحة الإرهاب. بيروت: دار الكتب القانونية، 2015.

-المختار، ياسر عامر. "التعاون القضائي بين المحكمة الجنائية الدولية والدول غير الأطراف". مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، عدد 2، نوفمبر 2019.

-جامعة الدول العربية. القانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2010.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

-Meltzer, Joshua P., and Andrea Renda. "Strengthening International Cooperation on Artificial Intelligence." Brookings Institution, 2020.

-Barfield, Woodrow, and Ugo Pagallo, eds. Research Handbook on the Law of Artificial Intelligence. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2018.

-Rodrigues de Oliveira, Samuel, and Ramon Silva Costa. "Pode a Máquina Julgar? Considerações sobre o Uso de Inteligência Artificial no Processo de Decisão Judicial." 2018.

-Bin Wei. "A Full-Process Intelligent Trial System for Smart Court." Journal of Medical Internet Research, 2022.

-Kerdivulvech, Chutisant. "Big Data and AI-Driven Evidence Analysis: A Global Perspective on Citation Trends, Accessibility, and Future Research in Legal Applications." Journal of Big Data, 2024. Springer.

-Holmes, W., J. Persson, I.A. Chounta, B. Wasson, et al. *Artificial Intelligence and Education: A Critical View through the Lens of Human Rights, Democracy and the Rule of Law*. 2022.

-Stahl, B.C., R. Rodrigues, N. Santiago, et al. "A European Agency for Artificial Intelligence: Protecting Fundamental Rights and Ethical Values." *Law & Security Review*, 2022. Elsevier.

-Tan, Ken Hwee. "AI in the Judiciary: A Singapore Courts Perspective." *Thomson Reuters Legal Insight Southeast Asia*, January 14, 2025.

-Lexir. "China's 'Smart Courts' Initiative: A Case Study in AI Integration." *Lexir*, September 20, 2024.

رابعاً: المراجع باللغة الفرنسية

-Barbaro, C., et Y. Menecer. Questions relatives à l'utilisation des algorithmes d'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires. Strasbourg: Conseil de l'Europe, 2018.



ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404 - 2661
السنة: 2026 المجلد: العاشر العدد: الأول ص.ص: 857 - 892

التعاون الدولي لتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي

- Boahemaa, Fuso Jovia. L'impact de l'intelligence artificielle sur les systèmes judiciaires. Strasbourg: Conseil de l'Europe, 2019.
-Omand, David. Protéger l'État : Les défis de la cybersécurité à l'ère numérique. Doha: Institut arabe, 2023